التمهيد لقبول الإصلاح

واجب كالإصلاح ذاته

لحضرة صاحب المعالى محمد عبد الجليل أبوسمرة باشا

وزير الشؤون الاجتماعية

تدفعنا الرغبة فى الإصلاح الاجتماعى، كما تدفعنا شدة ما نراه من مظاهر الانحلال والتأخر والفساد فى المجتمع المصرى، إلى تعجل خطوات الاصلاح وإلى طلب الاسراع فى إنقاذ هذا الشعب الذى تصالحت عليه الويلات والعلل وخلفت له الأجيال تركة مثقلة بالأعباء .

وفى أثناء اندفاعنا وراء هذه الرغبة الكريمة ننسى أمرا مهما لا يقل عن تنفيذ الإصلاح، وهو التمهيد لقبول الاصلاح والانتفاع به ، وتهيئ الأذهان والنفوس للسير على هداه ، والتوفيق بين المطالب والرغبات المختلفة، والتنسيق بين النواحى المتباينة، حتى يسير الإصلاح منتظم الخطوات ، مقبولا من جميع الهيئات والطبقات .

ولعل هذه هى مشكلة الاصلاحات الاجتماعية. فليس الإصلاح حركة آلية تسير بالسرعة التى نريدها ، ولا هو معرفة من المعارف العقلية التى يكفى الإلمام بها ، ولكنها مسألة وجدانية واقتصادية وقانونية وصحية ، و بتعبير مجمل : مسألة إنسانية معقدة كتعقيد الانسان ذاته، وكل إغفال لعقدة من العقد يؤخر حلها جميعا إن لم يحدث بها ارتباكات وعقدا جديدة.

خذ مثلا لذلك مسألة المياه النقية الصالحة للشرب ، فقد قرأت أخيرا لكاتب كبير أن أهل قرية من القرى التى أمكن توفير المال الصالح لها ، يأبون أن يشربوا هذا الماء الذى ذهب ما فيه من عوامل "الخصب" ، وأن فتيات القرية ونساءها اللواتى ينقلن الماء بالجرار كن يتركن هذا الماء النقى ويذهبن إلى الماء العكر الذى لا يزال بخيره ودسمه وخصوبته ، لاعتقادهن أن ما يخصب الأرض يخصب النسل !

وتلك عقيدة غريبة مؤلفة من عناصر شتى أهمها الجهل، كما نلمح فيها الخرافة المصرية القديمة عن النيل ، وقد كمنت فى نفوس سكان الوادى ، ثم ها هى ذى تظهر فى شكل من الأشكال، لأن الخرافات والعقائد الشعبية لا تموت ، ولكنها تتشكل بأشكال مختلفة وترتدى أثوابا كثيرة .

وخرافة كهذه كفيلة بالقضاء على مشروع نافع كمشروع المياه المرشحة بُحّت الأصوات وحفيت الأقلام فى النداء بتحقيقه ، وإنقاذ الملايين من الماء النكد والجراثيم العالقة به والامراض المتوطنة التى تسببها هذه الجراثيم .

ومقاومة مثل هذه الخرافات عمل عسير يجب السير فيه برفق وحذر، كما يجب تجنيد قوى الدعاية والاقناع جميعها فى سبيله، والاستعانة بالدين والخطب والصور المتحركة والأمثلة المنوعة لتنوير الأذهان وتطهير الوجدان، وإلا ذهبت النفقات الباهظة على هذه المشروعات هباء.

والتعليم أهم وسيلة من وسائل التهيئ لقبول الإصلاح. وقد كانت آمالنا معلقة على انتشار التعليم الالزامى بالقرية، ولكن أمر هذا التعليم يصلح لأن يكون مثلا يضرب كمثل المياه المرشحة. ذلك أن كثيرا من الآباء لا يخضعون لنظام الإلزام الذى يصطدم بعوامل تقليدية واقتصادية لا يجوز إغفالها حين نسن القوانين للناس ونطالبهم بتنفيذها.

فقد لوحظ أن كثيرا من الآباء يتحملون الغرامة التى يفرضها القانون تلو الغرامة، مفضلين ذلك على أن يرسلوا بناتهم الى المدارس. الأمر الذى لا تسيغه التقاليد فى بعض الجهات. وفى بعض الأحيان نشأت حالات من النفور الشديد بين أهالى القرية ورئيس المدرسة الالزامية ومدرسيها أدت الى كثير من الجرائم بسبب قيام هؤلاء بواجبهم الذى يلزمهم القانون به من التبليغ عن الآباء الذين يمتنعون عن ارسال بناتهم الى المدارس.

ومشكلة التقاليد يجب تناولها باللطف لا مواجهتها بالعنف، فهى عميقة الجذور فى النفس الانسانية، ومحاولة اقتلاعها بالقوانين محاولة متعبة أو فاشلة، وعلى أية حال يجب النظر اليها باهتمام عند تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية.

أما البنون فقد لوحظت كذلك كثرة تغيبهم عن المدرسة الالزامية، وكانت وراء هذا التغيب فى معظم الأحوال عوامل اقتصادية ذات قيمتها فى حياة الفلاح المصرى. ذلك أن الولد يعد دائما فى الريف جزءا من رأس مال أبيه، إذ هو شريكه ومعينه فى زراعته، والفقر الأسود الذى يعانيه الريف يجعل معونة الصبيان لا بأسها ذات قيمة اقتصادية عظيمة، بل يجعلها جزءا من مورد الأسرة المالى.

وهذه أيضا مشكلة ينبغى الانتباه إليها عند محاولة الإصلاح الاجتماعى عن طريق التعليم الذى نعده بدوره حلقة أساسية لقبول الاصلاحات الاجتماعية الأخرى، إذ هو الوسيلة لتنوير الأذهان، حتى لا نتمسك بخرافة تكرافة الخصب فى الماء لعكر!

فهذان المثلان اللذان ضربتهما يصوران لنا مدى الصعوبات المتشابكة المتداخلة أمام ما ندعو اليه وما نهم به من الاصلاح، ويبينان ضرورة البدء بايجاد التهيؤ والاستعداد لقبوله، قبل أن نستخدم القانون كأداة من أدوات التنفيذ.

وننظر بعد ذلك إلى النقط الأساسية فى الاصلاح المطلوب. تلك النقط المتعلقة بالفلاح والعامل، وإليهما يجب أن توجّه معظم الجهود. ذلك أنهما طائفتان كبيرتان، بل هما الشعب كله إلا قليلا، وهما تعيشان فى مستوى لا يليق بالإنسان.

ونحن مضطرون حين ننوى توفير الخير لها أن نراعى جملة اعتبارات، وأن نقنع جميع من تتناولهم هذه الاعتبارات بضرورتها وتهيئ نفوسهم لقبولها ، ونستمع إلى حجج الجميع كذلك وننظر فى ظروفهم بكل عناية ودقة ، حتى لا نصلح طائفة على حساب طائفة أخرى أو على حساب المصلحة العامة من ورائهم جميعا .

فمشكلة الفلاحين والعمال فى أساسها هى مشكلة الفقر ، وهى ناشئة عن قلة الأجور فى الغالب ، وعن قلة الضمانات القانونية والصحية . وقد يخطر لنا أن نحلها بزيادة الأجور زيادة إجبارية يكفلها القانون ، ولكن تعترضنا هنا مصلحة الملاك وأصحاب الأعمال ، وهذه المصلحة لا ينبغى أن نحور عنها ما دامت معقولة عادلة ؛ فقد تتوقف عليها أمور كثيرة كالتمكن من الوقوف لمنافسة الأجنبية فى الأسواق والقدرة على استغلال الأرض ، مما يعجز عنه الملاك وأصحاب الأعمال إذا رفعت الأجور فوق مستوى معين يحسرون معه ولا يربحون ، أو يتحولون بأموالهم إلى أنواع أخرى من الاستغلال لا تتفق مع مطالب البلاد ومصلحتها العامة فى طورها الحاضر .

إلا أن هذه الخطرة لا يجوز أن تتعارض مع العدل الاجتماعى الذى يضمن للفلاح والعامل حياة معقولة . فقانون عدم الحجز على قوت الفلاح مثلا قانون لا يجوز أخيره أو الاعتراض عليه بحجة من الحجج ، وقانون التأمين الصحى للعامل قانون عادل لا يصح الهبوط عن مستواه .

وهكذا نواجه فى هذه المسألة الأساسية من مسائل الإصلاح الاجتماعى مشاكل متشابكة لا بد من حصرها جميعا ، والنظر فى كل احتمالاتها ، وتهيئة النفوس من الجانبين لقبولها ، والاقناع بضرورتها قبل الالتجاء إلى الوسائل القانونية المجردة التى يجب دائما أن تكون الخطوة الأخيرة .

ومثل هذا يقال فى كل مشكلة من مشاكل المجتمع المصرى العميقة الجذور التى تتحكم فيها العادات والتقاليد القارة والأوضاع الاقتصادية والدولية تارة أخرى . فمسألة كمسألة مقاومة المرض لا تتوقف على افتتاح المستشفيات ولكنها تتوقف قبل هذا على نبذ الخرافات الطبية الشائعة وتمكين الثقة بالطب الحديث فى نفوس الفقراء ، وإزالة أسباب المرض وأهمها إجراءات المتوطنة ونقص التغذية ووسائل النظافة ومشروع كمشروع مقاومة الحفاء يحتاج إلى إقناع الطبقات الفقيرة بضرورة الانتعال قبل أن تقدم إليها الحذاء .

ومن هنا تبرز أهمية الارشاد الاجتماعى . فهو أول وسائل التهيئة لقبول الإصلاح ، وتفتيح مغاليق الأذهان والنفوس للدعوة الإصلاحية . فالطبقات العليا يجب أن تهبط قليلا والطبقات الدنيا يجب أن ترتفع قليلا لتتقابلا فتتفاهما على معنى الاصلاح . والارشاد الاجتماعى هو الذى يأخذ بيديهما ليجمعهما عند نقطة معينة فيتواجهان ويكون التفاهم والاقناع .

وقد استطاعت الدعاية التي تقوم بهـا وزارة الشؤون الاجتماعية منـذ عام و بعض عام أن تصنع شيئا كثيرا فى هذا السبيل، واستطاعت على الأقل أن تجعل الحديث فى هذه الشئون يحل فى بيئات وأوساط كثيرة محل المناقشات السياسية العقيمة والأحاديث الفارغة لقطع الوقت ، وهذا مكسب ليس باليسير .

وأهم من هذا أن تكرار الدعوة واقتراح الحلول أوجد كثيرا من الاستعداد لقبول حلول معينة ومشروعات خاصة كانت تقابل بالرفض والاستنكار، وتتهم بالتطرف ومجانبة الاعتدال.

ففكرة كفكرة فرض ضرائب متدرجة بحسب الدخل تكاد تصبح فكرة مقبولة من الكثيرين لأنه لا مناص منها لتحقيق العدل الاجتماعى فى الحدود القانونية النظامية . وفكرة الضمانات للعمال من أضرار العمل فكرة نضجت واحتلت مكانها من العقول فى أثناء الدعوة الاجتماعية الدائبة ، فضعفت المعارضة الشديدة التى كانت تقاوم بها هى وأمثالها من أصحاب الأعمال .

وهكذا تنضج الأفكار الاجتماعية وتستعد النفوس لقبولها كلما كثر الحديث فيها وطال تقليبها على وجوهها المختلفة، وهذه خطوة أساسية فى نجاح الحركة الاصلاحية لا تقل شأنا عن مشروعات الاصلاح ذاتها وعن وسائل تنفيذها كذلك .

محمد عبد الجليل أبو سمرة

من آراء الإمام على

قوام الدنيا بأربعة: عالم مستعمل علمه، وجاهل لا يستنكف أن يتعلّم، وجوادٍ لا يبخل بمعروفه ، وفقير لا يبيعُ آخرته بدنياه ؛ فاذا ضيع العالم علمه استنكف الجاهل أن يتعلم ، واذا بخل الغنى بمعروفه باع الفقير آخرته بدنياه .